

حوادث قتل الزوجات في لبنان تعكس تزايد العنف المنزلي

الحجر الصحي والعزلة الاجتماعية وفقدان الوظائف عوامل ضاعفت مستويات العنف ضد المرأة



وقف نزيه العنف ضد النساء مطلب ملح



معيقات الإطار القانوني تحول دون حماية المرأة من العنف

المجتمعي والسياسي، وأن هناك تقبلا لهذا الدور من طرف الرجال. ونرى الأحمر أن الرجال يتقبلون هذا الدور المتعاظم الذي يكبر يوما بعد يوم والذي تمارس من خلاله المرأة المساواة مع الرجل اللبناني لكن تبقى هناك حالات موجودة في كل المجتمعات لا تقبل هذا الدور الذي تقوم به المرأة اللبنانية، وهذا ينعكس طبعاً على حياتها الخاصة.

العنف المبني على النوع الاجتماعي معضلة متفشية في لبنان من شأنها أن تعيق تنمية المرأة وتطورها

وقالت الأحمر "المرأة خرجت إلى الشارع اللبناني وتظاهرت وقادت الثورة وهناك قسم من الرجال تقبلوا الموضوع وأسعدهم فيما لم يتقبله قسم آخر". وأشارت إلى عدم تقبل الرجال في لبنان لحضور المرأة اللبنانية على وسائل التواصل الذي يأخذ منحى شخصياً داخل الأسرة ودخل البيت أيضاً. ودعت النساء إلى أن يجعلن حضورهن على وسائل التواصل الاجتماعي مقبولاً في إطار حياتهن العائلية والخاصة حتى لا يأخذ منحى شخصياً لا يتقبله الرجل. ولفتت إلى أن عدم قبول الرجال لتلك المسألة هو أمر طبيعي لكن لا يجب أن يصل العنف حد الضرب والقتل، مشيرة إلى وقوفها بوجه هذه الممارسات، معتبرة ذلك جريمة ضد المرأة الإنسانية التي يصول الرجل إلى بحد من وجودها في المجتمع من خلال قمعها أو قتلها.

المنزل، وخاصة عندما يكون المنزل صغيراً، كبيرة، وكذلك خوف. وتعطي الجمعية مثالا بان سيّدة تواصلت معها طلباً للمساعدة من منزل جارتها لأنها لم تستطع الاتصال من البيت بوجود المعتنف فيه. كما لاحظت ازدياد الرسائل الخطية الخاصة التي تصلها على وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة عبر فيسبوك. ولفتت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في حملتها التي أطلقتها العام الماضي بالتعاون مع المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي إلى أنه في ظل الحجر الصحي المنزلي الذي فرضته الحكومة اللبنانية للحد من انتشار فيروس كورونا يعود موضوع العنف ضد النساء والفتيات إلى الواجهة، إذ أن الوجود الدائم للنساء المعتنقات في المنازل مع أفراد الأسرة يعرضهن أكثر لخطر العنف الأسري.

وفي أرقام جديدة اطلعت عليها مؤسسة تومسون رويترز، قالت قوى الأمن الداخلي إن تقارير العنف الأسري تضاعفت خلال العام الماضي مع تسجيل 1468 حالة في الأشهر الإثنى عشر الماضية، بعد أن كانت في حدود 747 خلال السنة التي سبقتها. كما قال مسؤول من قوى الأمن الداخلي، وقد طلب عدم نشر اسمه لعدم تمتعه بتصريح يخول له الحديث إلى وسائل الإعلام، إن عدد النساء اللاتي قتلن أثناء العنف الأسري ارتفع أيضاً، لكن الرقم الدقيق لم يُحدّد بعد. وتعكس الأرقام الرسمية اتجاهها مشابهاً لذلك الذي أشارت إليه منظمة "أبعاد" المعنية بحقوق المرأة، والتي شهدت تضاعف عدد المكالمات على خط المساعدة الذي خصصته إلى 4127 في 2020، مقارنة بـ 1375 سنة 2019.

سلسلة من الجرائم

قالت قوى الأمن الداخلي في بيان إن جريمة القتل الثانية التي تصدرت عناوين الصحف هذا الشهر كانت لامرأة في الخمسينات من عمرها قتلها رجل كان يحاول الاعتداء عليها جنسياً، مضيفة أنها لقت القبض على أحد المراهقين الذي اعترف بذلك. ووفقاً لموقع "شريكه ولكن"، الذي تأسس بمبادرة من جمعية في - ميل، عثر على واد حسون، وهي امرأة في منتصف العمر، ميتة في شمال لبنان بعد خنقها. وقالت مرشد "لا ينبغي اعتبار هذه الجرائم حوادث فردية، فهي جزء من سلسلة الجرائم التي ترتكب كل يوم ضد النساء والفتيات بسبب النظام الأبوي والعنصرية التي تبرز هذه الجرائم".

ورحب نشطاء حقوق المرأة بتعديل لبنان الأول لقانون العنف

الرابط الأساسي بين العنف والحجر المنزلي هو أن الوجود الدائم للنساء المعتنقات في المنازل يعرضهن أكثر للخطر، إضافة إلى الضغوط النفسية والاقتصادية. وشهد الخط الساخن المخصص لتلقي شكاوى العنف الأسري في قوى الأمن الداخلي ارتفاعاً بنسبة 100 في المئة في شهر مارس من العام الماضي مقارنة مع الشهر نفسه من العام الذي سبقه، بعدما كانت هذه النسبة 86 في المئة في شهر فبراير.

وهذه الإحصاءات لا تشمل الشكاوى والاتصالات الواردة إلى الجمعيات التي تعنى أيضاً بهذه القضايا والتي أعلنت عن ارتفاع حالات العنف وإن بنسبة أقل، معتبرة أن وجود المعتنف في المنزل قد يحول دون قدرة من يتعرض للعنف على الاتصال للتبليغ عن حالته، وهو ما يصعب إمكانية تحديد عدد الحالات بشكل دقيق. كما أشار التقرير الشهري لجمعية "كفى" إلى استقبلها في شهر الحجر المنزلي 75 اتصالاً للنساء يتواصلن للمرة الأولى بالجمعية، 55 منها كان يطلب المساعدات الاجتماعية. ولفتت الجمعية إلى أن أكثر الاتصالات التي وردت هي من نساء يتصلن للمرة الأولى فوراً بعد تعرضهن للعنف، الذي يأخذ شكلياً: معنوي وجسدي، مشيرة إلى أن أعمال العنف توسعت لتشمل إضافة إلى الزوج، الأب والأخ والخال.

وتعتبر الجمعية أن الأرقام واعداد الاتصالات لا تعكس بالضرورة واقع حال النساء في فترة الحجر، فصعوبة الاتصال وطلب المساعدة مع وجود المعتنف في المنزل هي عوامل تحد من الإبلاغ عن العنف المنزلي من خلال إجراءات الإغلاق المنزلية وتلقي الحالات في مراكز الشرطة. ولكن نسبة قلق من عدم تمكن قوى الأمن من الاستمرار في إنفاذ تدابير الحماية هذه، ويستخدم بعض القضاة خلال فترة الإغلاق تكنولوجيا الاستماع عن بعد لإصدار أوامر حماية للنساء المعرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتدابير منه، وقد أصدرت قرارات لحماية امرأتين. وأفادت بعض الناجيات من العنف بأنهن غير قادرات على التماس الانتصاف القانوني ضد الجناة بسبب إغلاق المحاكم.

إغلاق المحاكم وسجلت هيئات دولية انعكاس تداعيات الحجر المنزلي سلباً على العلاقات في لبنان مع تزايد حالات العنف، في واقع لا يختلف كثيراً عن دول أخرى. وكان آخر هذه الحوادث تسجيل مقتل طفلة سورية في طرابلس العام الماضي لا يتجاوز عمرها خمس سنوات بعد تعرضها للضرب المبرح على يد والدها.

وعلقت على هذه الظاهرة جهات رسمية وجمعيات في لبنان أكدت أن

تتالت حوادث قتل الزوجات في لبنان على أيدي أزواجهن لتتذر بخطر الظاهرة. فمن زينة كنجو إلى لارا وقبلهما ثلاث نساء قتلن على يد أزواجهن، ومن الأزواج من لاذ بالفرار. وقد قامت عمليات الإغلاق بسبب فيروس كورونا المستجد من الزيادة العالمية في العنف الأسري، ما جعل الأمم المتحدة تصفها بأنها الجائحة الخفية التي تتنامى في ظل الأزمة.

بيروت - أثار مقتل ثلاث نساء غضبا واسعا في لبنان، أين كشفت السلطات عن تضاعف عدد التقارير التي تبلغ عن حوادث تصنف ضمن العنف المنزلي في بلد حظي مؤخرا بالنساء للقوانين الجديدة التي وضعتها لحماية المرأة. وكان مقتل عارضة الأزياء زينة كنجو خنقا أكثر الحالات شهرة. وبحسب الوكالة الوطنية للإعلام، صدرت مذكرة توقيف بحق زوجها المتهم بقتلها، بعد فراره إلى تركيا. ودعت قناة إخبارية محلية زوج العارضة، إبراهيم غزال كنجو، لمشاركة روايته للأحداث، مما أثار غضبا على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن ما اعتبره الكثيرون ثقافة "لوم الضحية".

وقالت الناشطة الحقوقية حياة مرشد، وهي المديرية المشاركة في المجموعة النسوية المحلية في - ميل "تساعد وسائل الإعلام اللبنانية في الكثير من الأحيان من ترسيخ فكرة أن الرجال يمكنهم الإفلات من هذه الجرائم. وقال غزال في البرنامج إنه إذا لم يرغب في أن يُقبض عليه، فلن يتم ذلك".

وزينة كنجو ليست الوحيدة التي تعرضت للعنف على يد زوجها فقبلها لارا التي تعمل ممرضة في مستشفى سيدة لبنان في منطقة الحازمية، وهي أم لطفلة لم تتجاوز الستين.

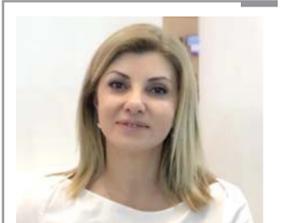
وأثناء توجهها إلى عملها، تربص بها زوجها عند المدخل في منطقة حي السلم بالضاحية الجنوبية لبيروت، وباستخدام رذاز حارق وعصا كهربائية إضافة إلى "بوكس حديدي" وسكين كبير، حاول قتلها بضربات على رأسها وطعنات في بطنها وصدرها طالت كبدها وورثتها، كما وجه لها ضربات على وجهها لتشويعه.

بارعة الأحمر: حالة الإحباط التي يعيشها الرجل العربي جراء الجائحة تم التنفيس عنها بتزايد حالات العنف المنزلي ضد المرأة

وأكدت الناشطة النسوية عليا عوضا أن لارا هي الضحية الخامسة للعنف الأسري ضد النساء في لبنان، حيث شهدت البلاد أربع جرائم قتل تعرضت لها نساء لبنانيات منذ مطلع العام الحالي، أي على مدى شهر و10 أيام فقط، آخرها كان قضية مقتل الشابة زينة كنجو، وهذا رقم مرعب".

وأضافت أن نسب العنف الأسري والعنف ضد النساء ارتفعت بشكل كبير في الأونة الأخيرة. وأكد محامي لارا أن القضية مرفوعة على أنها محاولة قتل، مطالبا على هذا الأساس القضاء بإضفاء هذه النسبة ومن بعدها تعديل قانون العنف الأسري الصادر عام 2014، وجعله أكثر حزماً في النص والتطبيق وإخراجه من قبضة رجال الدين لكل طائفة في لبنان وصولاً إلى قانون موحد للأحوال الشخصية لجميع اللبنانيين.

وأصلح قانون العنف الأسري في ديسمبر، لكنه لا يجرم الاعتصاب الزوجي، وتميز قوانين الأحوال الشخصية التي تديرها المحاكم الدينية ضد المرأة في أمور مثل الطلاق وحضانة الأطفال.



بارعة الأحمر: حالة الإحباط التي يعيشها الرجل العربي جراء الجائحة تم التنفيس عنها بتزايد حالات العنف المنزلي ضد المرأة

وأصلح قانون العنف الأسري في ديسمبر، لكنه لا يجرم الاعتصاب الزوجي، وتميز قوانين الأحوال الشخصية التي تديرها المحاكم الدينية ضد المرأة في أمور مثل الطلاق وحضانة الأطفال.

وأصلح قانون العنف الأسري في ديسمبر، لكنه لا يجرم الاعتصاب الزوجي، وتميز قوانين الأحوال الشخصية التي تديرها المحاكم الدينية ضد المرأة في أمور مثل الطلاق وحضانة الأطفال.

وأصلح قانون العنف الأسري في ديسمبر، لكنه لا يجرم الاعتصاب الزوجي، وتميز قوانين الأحوال الشخصية التي تديرها المحاكم الدينية ضد المرأة في أمور مثل الطلاق وحضانة الأطفال.

وأصلح قانون العنف الأسري في ديسمبر، لكنه لا يجرم الاعتصاب الزوجي، وتميز قوانين الأحوال الشخصية التي تديرها المحاكم الدينية ضد المرأة في أمور مثل الطلاق وحضانة الأطفال.